مجلس النواب

دائرة البحوث والدراسات النيابية
قسم البحوث
ورقة احاطة

الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الثانية
الفصل التشريعي الاول

جولة التراخيص النفطية الخامسة

(تستخدم الاوراق البحثية المتنوعة من قبل رئاسة المجلس او اللجان النيابية او السيدات والسادة النواب لدعمهم في اداء مهامهم النيابية حصراً)

د. أوفى زهير

يعد القطاع النفطي الرائد والقائد في الاقتصاد العراقي، اذا يشكل المورد الرئيس للموازنة العامة، حيث يساهم بالنسبة الاكبر من الايرادات العامة. وعليه تسعى وزارة النفط الى وضع خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة الامد لتحقيق زيادة في الانتاج. وتكمن اهمية استثمار الثروات النفطية في تحسين الوضع المعاشي من خلال تشغيل اليد العاملة وتحسين البنى التحتية، إضافة الى تعزيز الاحتياطيات النفطية والغازية وزيادة الطاقات الإنتاجية وخاصة في المناطق الوسطى والجنوبية، ما يسهم بزيادة واردات البلد المالية من خلال زيادة الطاقات التصديرية للنفط الخام، وتقليل أو انتفاء الحاجة الى استيراد الغاز لتشغيل المحطات الكهربائية الغازية.

تختلف جولة التراخيص الخامسة عن الجولات السابقة كونها مختصة بالرقع الحدودية التي يكون جزءاً منها عابراً للحدود بغية الاستثمار الأمثل للموارد النفطية والغازية في تلك المناطق وتحقيق أقصى استفادة من تلك الحقول والرقع الاستكشافية .

واهم وما يميزها عن سابقاتها هو تقوية ودعم الجوانب التعاقدية والقانونية التي تصب في مصلحة الجانب العراقي بالدرجة الأساس، فضلاً عن تبني نظام مالي يضمن حماية عائدات الجانب العراقي من المخاطر الاقتصادية من خلال اعتماد مبدأ الربح كنسبة وليس كرقم ثابت، (والذي تم اعتماده في الجولات الأربعة السابقة)، امتثالاً لقوانين الموازنات للسنوات (٢٠١٦، ٢٠١٧ و٢٠١٨)، والتي تنص على أن تتضمن العقود معادلة تربط بين استرداد الكلف وسعر النفط.

تم اعداد هذه الورقة بناء على طلب النائب (مهند الخزرجي) عضو لجنة النفط والغاز والثروات الطبيعية واعتمدت في اعدادها على معلومات وبيانات وزارة النفط/ دائرة العقود والتراخيص البترولية وفق المخاطبات الرسمية الاصولية لكتابهم ذي العدد ع/ع/ف/١٢٥١ في ٢٠٢٣/٤/٤. وكما هو موضح ادناه.

١. الرقع والحقول الحدودية التي تم التعاقد عليها ومواقعها الجغرافية هي كالتالي :-

أ- الرقع الاستكشافية الواقعة على الحدود العراقية - الكويتية تتضمن (رقعة خضر الماء) في محافظة البصرة.

ب- الرقع الاستكشافية الواقعة على الحدود العراقية - الايرانية تتضمن حقل (السندباد في محافظة البصرة ورقعة نفط خانة في محافظة ديالى).

ج. الحقول الشرقية في محافظة ديالى تتضمن مشروع (حقلي كلابات وقمر) ومشروع (حقلي الخشم الأحمر وانجانة).

٢. معدلات الإنتاج المتوقعة لحقول الجولة الخامسة هي كالتالي :-

ت	اسم الحقل	مجموع الانتاج (مليون برميل مكافئ)	معدل انتاج الذروة (الف برميل/يوم)
١.	حقلي كلابات - قمر حقلي	٦٢١	١٠٠
٢.	حقلي خشم الأحمر- انجانة	٤٤٣	٦٦
٣.	رقعة نفط خانة	٨٣١	١٢٧
٤.	حقل الحويزة	١٢١٥	٢١٧
٥.	حقل السندباد	٨٧٣	١٢٠
٦.	رقعة خضر الماء	٨٢٣	١٢٣

فيما يتعلق باستثمار الغاز فأن عقود هذه الجولة قد حددت برنامج زمني لبناء وتشغيل معمل الغاز بما ينسجم مع مراحل تحقيق معدلات إنتاج النفط الخام منعاً لحرق الغاز المصاحب.

٣. كميات الانتاج الكلية المتوقعة لجميع مشاريع هذه الجدولة ستقدر بـ (٨,٨٠٥) مليون برميل نفط مكافئ، والأيراد الكلي سيبلغ (٣٠٠) مليار دولار من جميع مشاريع هذه الجولة.

٤. أن عقود جولة التراخيص الخامسة الخاصة بالحقول والرقع الحدودية تتميز بالتالي :

أ- لعقود هذه الجولة خصوصية حيث تختلف عن الجولات السابقة، كونها تستهدف التراكيب والرقع الحدودية، والتي يكون جزءاً منها عابراً للحدود بغية الاستثمار الأمثل للموارد النفطية والغازية في تلك المناطق، وتحقيق اقصى أستفادة من تلك الحقول والرقع الاستكشافية للبلد، حيث ان اغلب المناطق المشمولة بهذه الجولة هي من المناطق الفقيرة ،وانه من الضروري استثمار الثروات النفطية لتحسين الوضع المعاشي من خلال تشغيل اليد العاملة وتحسين البنى التحتية في تلك المناطق، إضافة إلى تعزيز الاحتياطيات النفطية والغازية وزيادة الطاقات الانتاجية وخاصة في المناطق الوسطى والجنوبية، مما يسهم بزيادة واردات البلد المالية من خلال زيادة الطاقات التصديرية للنفط الخام وتقليل أو انتفاء الحاجة الى استيراد الغاز لتشغيل المحطات الكهربائية الغازية .أن عقد الجولة الخامسة نموذج عقد الخدمة الذي تم تحسينه وتطويره وترقيته عن نماذج عقود جولات التراخيص.

ب أن عقد الجولة الخامسة - نموذج عقد الخدمة الذي تم تحسينه وتطويره وترقيته عن نماذج عقود جولات التراخيص الأربعة السابقة من تقوية ودعم الجوانب التعاقدية والقانونية التي تصب في مصلحة الجانب العراقي بالدرجة الأساس، فضلاً عن تبني نظام مالي يضمن حماية عائدات الجانب العراقي من المخاطر

الاقتصادية من خلال اعتماد مبدأ الربح كنسبة وليس كرقم ثابت (والذي تم اعتماده في الجولات الأربعة السابقة) ، امتثالا لقوانين الموازنات للسنوات (٢٠١٦، ٢٠١٧ و ٢٠١٨)، والتي تنص على أن تتضمن العقود معادلة تربط بين مقادير استرداد الكلف ويمكن اجمال أهم التعديلات التي أجريت عليها مقارنة بعقود الخدمة لجولات التراخيص السابقة، بما يلي: -

أولا: من أهم مميزات النظام المالي لهذا النموذج من العقود كونه نظام فعال، ويتضمن مشاركة المخاطر مع المشغلين، مع التأكيد على ملكية الشعب العراقي لكامل النفط والغاز، سواء المخزون في باطن الأرض أو المستخرج أو المصدر أو اي كميات او حقوق ملكية لاي جهة اخرى غير الحكومة العراقية.

ثانيا: ربط استرداد الكلف البترولية مع أسعار النفط العالمية وذلك لضمان عائد مجز للحكومة في ظروف انخفاض أسعار النفط، حيث تصل نسبة حصة الحكومة الى (٧٠%) من الإيراد الكلي عندما يصل سعر البرميل الى حالي (٢٢)دولار.

ثالثا: إلزام الشركات المقاولة على ترشيد وحصر نفقاتها الخاصة بمتطلبات العمليات البترولية الضرورية من خلال ربط ارباحها بترشيد الانفاق والسيطرة على الكلف التطويرية وتحقيق معدلات الانتاج المخططة لكل حقل بأقصى كفاءة ممكنة.

رابعاً: إدخال فكرة الريع (Royalty) في النموذج التجاري للعقود وبنسبة (٢٥٪) هذا الأمر يحقق استقرار للحد الادنى للإيرادات المباشرة للحكومة العراقية خلال فترة استرداد الكلف البترولية للحقل.

خامساً: خضوع كافة صفقات تحويل وبيع الحصص بين الشركات المؤهلة الى رسم نسبته (٣٥%) من القيمة الكلية للصفقة على أن يتم تعديله في حالة صدور قانون ضريبة رأس المال (Capital Gain Tax) .

سادساً: إعطاء الأفضلية للمقاولين الثانويين العراقيين في الحصول على العقود الثانوية حتى وإن كانت أسعار عروضهم أعلى من المقاولين الثانويين الأجانب وبنسبة تحددها التعليمات.

سابعاُ: إلغاء التحميلات الإدارية(Overhead Charges) البالغة (١%) من الكلف البترولية وهذا يوفر مبالغ معتبرة للحكومة.

ثامناً: العوائد المالية الكلية للحكومة عبارة عن الريع + الضريبة + المتبقي من العوائد المالية الصافية المتبقية بعد دفع الربحية للمقاول ويضاف لها ملكية الموجودات (المنشأت والمعدات والآبار....)

تاسعاً: عدم السماح للشركة المقاولة بتحويل حصة مشاركتها في العقد أو التنازل عنها إلى شركة أخرى مالم تكن هذه الشركة مؤهلة من قبل وزارة النفط.